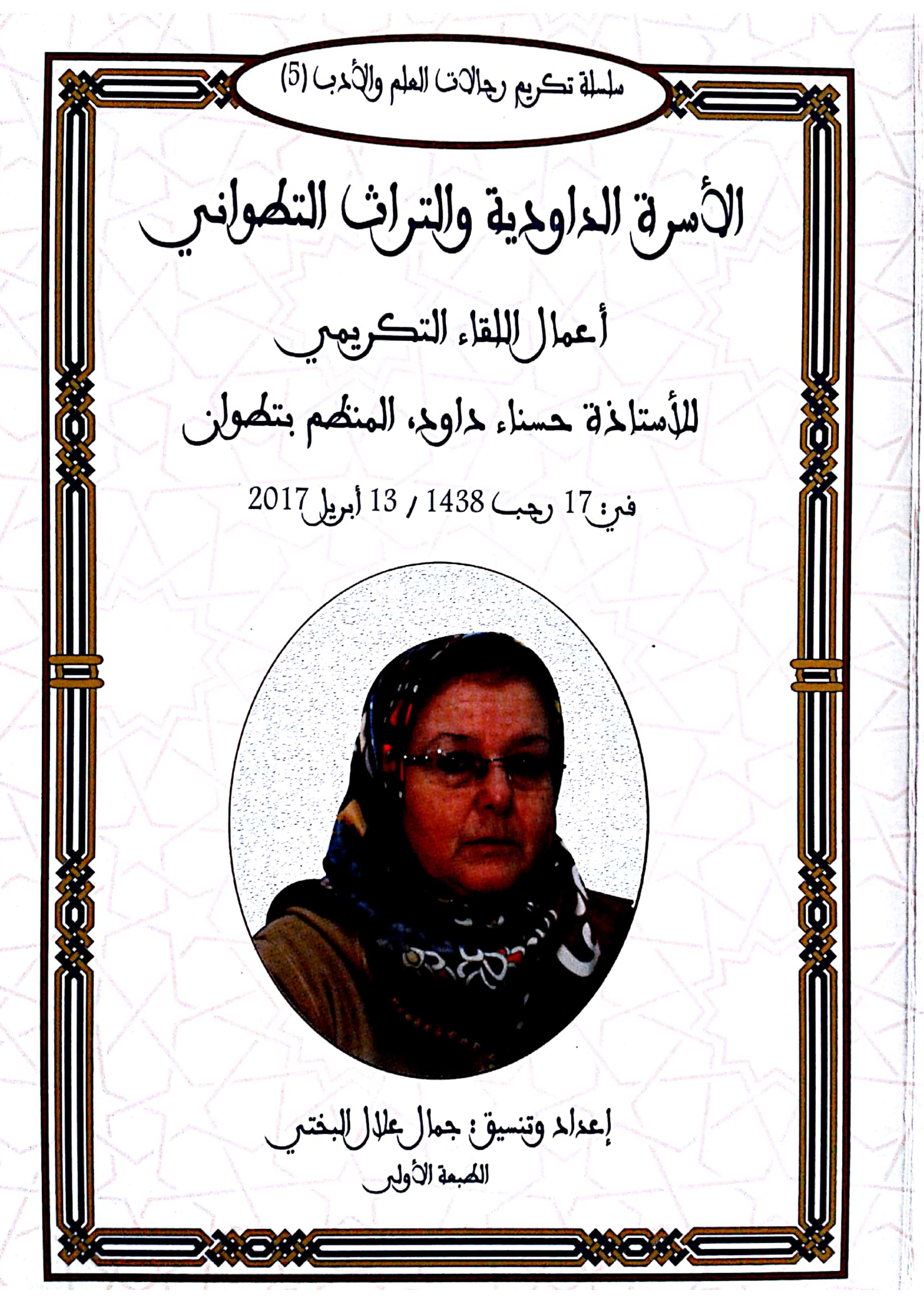


سلسلة تكريم رجالات العلم والأدب (5)

الأسرة الداودية والتراث التطواني

أعمال اللقاء التكريمي

للأستاذة حسناء داود، المنظم بتطوان

في: 17 رجب 1438 / 13 أبريل 2017

إعداد وتنسيق: جمال علال البختي

الطبعة الأولى

الكتاب: الأسرة الداودية والتراث التطواني

تنسيق: الدكتور جمال علال البختــي

الناشر: مكتبة التواصل

الإخراج الفني: مريم أكورام

عدد النسخ: 500

الطبعة الأولى: 1439هـ/2018م

رقم الإيداع القانوني: 2018MO1253

ردمـــــك : 978-9954-9889-1-6

النشر والتوزيع: مكتبة التواصل ـ تطوان

Scanned by CamScanner

ملحق 1 : الهوية والأصل والانتماء

نظرات في كتاب "عائلات تطاون" للفقيه محمد داود

د. محمد بلال أشمل

(1)

كتاب المؤرخ الأستاذ محمد داود رحمه الله "عـائلات تطـوان" في أجزائـه الثلاثة[1]، كتاب في التاريخ، وعناية الأستاذة حسناء داود بتخريجه ونشـره وتنقيحه، حركة في الوفاء والإخلاص للوالد المؤرخ، وللمكان المشترك.

(2)

ولأن "عائلات تطوان" كتاب في التاريخ، والتاريخ "حمّال أوجه"؛ فهـو يحملنا على استشكال مضامينه، عبر الحدوس التي يُمدّنا بها حول "الهوية"، و"الأصل"، و"الانتماء"؛ وهي في نظرنا القضايا الكبرى التي ينطوي عليها هذا المتن إن بالإضمار أو بالإعلان، بالتلميح أو بالتصريح. والنظـر فيهـا، يُثمر كثيرا من الأقوال بحسب مبلغ العلم، وجهة الرؤية، وطبيعة المقصد.

وقبل المُضيّ إلى استشكال هذه القضايا، نُحب إيراد بعـض المسـائل التـي كانت منطلقنا في صياغة الحـدوس، وحملتنـا عـلى وضـع الاستشـكالات، وحركتنا إلى تحرير الإجابات.

(3)

المسألة الأولى تتصل بالمكونات التي يتألف منها سكان تطـاون؛ إذ حـين يؤرخ الفقيه داود لحوالي 1421 عائلة تؤلف سكان هذه الحاضرة، يسلكها في ثمانية عنـاصر وأجنـاس هـم الأندلسـيون، والفاسـيون، والجزائريـون، والطارئون من القبائل والمدن المغربية، وجاليات مسلمة من غير الأنـدلس

(1) محمد داود، عائلات تطـوان، عنايـة الأسـتاذة حسـناء داود، مؤسسـة محمـد داود للتـاريخ والثقافة، تطاون أسمير، تطاون، 2017.

والمغرب والجزائر، والإسرائيليون، وجاليات أجنبية مختلفة، ولكنه حين يمضي إلى التأريخ لها، لا يذكر إلا العائلات المغربية -أو قل العائلات التي "تمغربت" - والتي وردت على المدينة من مناطق أخرى؛ فلا يذكر مثلا العائلات التي سكنت تطاون من غير "المغربيين" - واللفظ للمؤلف - وخصوصا الإسبان، وبعض العرب الذين وردوا على المدينة قبل عصر المؤلف، أو خلاله.

كما لم يذكر العنصر الجبلي كعنصر قائم بذاته فيما نسميه "جبالة" - كواقع لغوي وثقافي وتاريخي - اللهم إلا حين يعرض لبعض العائلات، فيذكر أصلها من قبائل جبالة أو غمارة. والراجح أن المؤلف يسلكها ضمن القبائل العربية التي صارت بحكم الفتح الإسلامي، وبقوة التقادم التاريخي، "مغربية" أو قل "تمغربت"، وباتت مالكة للأرض المحيطة بتطاون، حتى إذا اقتضت إرادة السلطان إسكان المهاجرين الأندلسيين، استصلحوها، فعمّر هؤلاء العمران الذي كان بها.

(4)

المسألة الثانية، تتصل بالعنصر الأندلسي في المكونات الأساسية لسكان تطاون، وإمكانية تحديده سابقا؛ فقد رأى المؤلف أن العائلات الأندلسية هي التي "كانت تكون أغلبية سكان تطاون في العهد الماضي، أما الآن فقد صارت أقلية، بسبب ما طرأ على هذه المدينة من العمارة التي لم يتقدم لها نظير بها قبل هذا التاريخ" (ص 31)؛ إذ تدفقت عليها الجموع من مختلف الأنحاء المغربية، فاختلط الحابل بالنابل، وأصبح من العسير تحديد النواحي التي ينتمي إليها هذا العدد الغفير من السكان" (ص 44). ولعل السؤال

الذي يتبادر إلى الذهن هو هل كان مقصود المؤلف التأريخ لـ"سكان تطاون"، أم التأريخ للعائلات التطاونية التي سكنت تطاون؟ فقد يقع في خاطر الواقف على الكتاب أن المؤلف كان يسعى إلى التأريخ للعائلات التطاونية من أصل أندلسي دون غيرها من منطلق أنها هي "التطاونية حقا"، وغيرها من "الطارئين"، أو من "المغربيين". لنرجئ النظر في هذه المسألة إلى حين استكمال عناصر باقي الاستشكالات.

(5)

المسألة الثالثة تتصل باستعمال المؤلف لفظا غير مشهور في الأدبيات المغربية يومئذ حسب علمنا وهو "المغربيين"؛ فقد كان ينتظر أن يستعمل لفظا شهيرا هو "المغاربة"، على دأب العديد من المؤلفين الذين أرخوا للمغرب عامة أمثال الناصري في "الاستقصا"، أو الذين أرخوا لبعض مظاهره الفكرية والسياسية أمثال العلامة سيدي عبد الله كنون في "النبوغ"، أو حتى الذين ألفوا في تاريخ تطاون أمثال أبي العباس الرهوني في "العمدة". ولكنه استعمل هذا اللفظ (المغربيون) دون غيره؛ بل استعمله أربع مرات (في ص 33). ويبدو أن لفظ "المغربيين" لفظ سليم ولو أنه غير مشهور؛ فهو يقصد به القوم الذين سكنوا المغرب قبل الفتح. والمؤلف لم يرد ـ سيرا على بعض الكتابات الاستعمارية ـ نعت هؤلاء بـ"البربر"، فلذلك سماهم "مغربيين". والحق أن هذا اللفظ ينطوي على تصور خاص للمغاربة يقوم على تمييزهم عن العرب من جهة، وعن "الأندلسيين" من جهة أخرى. وسيتطور هذا التمييز التاريخي، فيتخذ أبعادا غير صحية تنفي عنه مشروعية وطنية كان المؤلف من أكبر دعاتها.

ما لا يستقيم بمقياس السياق السياسي الذي وضع فيه هذا الكتاب - وهو سياق الدعوة إلى تثبيت الهوية الوطنية والدينية الإسلامية للمغاربة أمام سعي الحماية إلى بسط الفوارق العرقية بين مكوناته - أن يستعمل المؤلف هذا اللفظ على ما فيه من شبهة التمييز بين المغاربة. قد يقول قائل: لقد كان مقصود المؤلف التمييز التاريخي وليس العرقي بين مكونات المغاربة؛ فكان يقصد "المغربيين" من أبنائه الأصليين، وبين المهاجرين الأندلسيين الذين أعادوا تعمير تطاون بعد خرابها المعلوم. ومع ذلك، فهذا اللفظ على مقصوده التاريخي، يُستغربُ استعماله في السياق السياسي والتاريخي الذي وضع فيه الكتاب.

(6)

المسألة الرابعة تتصل بالإشارات المتكررة إلى الإماء والعبيد، (ص 49؛ 212-213؛ 276)، وإن كان المؤلف ذكر أن " تملك الإماء والعبيد قد زال الآن" في عصره (ص 59؛ ص 64). هذه الإشارات بمفردها تحملنا على الاستشكال الكبير إذا أضفنا إليها مثلا إشارات الرهوني في الرحلة المكية، وبعض مواد "الأرشيف العام للإدارة الإسبانية، قسم إفريقيا" التابع لرئاسة الحكومة الإسبانية، تحت رقم (15) 03.04 المتصلة بالمسائل القانونية والقضائية المغربية: ألا يجوز القول إن مكونات سكان تطاون تتألف أيضا من هؤلاء ومن ذريتهم على مر العصور والأزمان منذ شهدت المدينة واقعة التملك للعبيد والإماء؟ صحيح إن المؤلف كان يتحدث عن "عائلات تطوان" المعروفة النسب، ولكن ما القول في العائلات التي ألفها العبيد والإماء إن خلال استرقاقهم أو بعد تحرير رقابهم؟ نحتاج في وقتنا

الحالي إلى كثير من الجرأة العلمية والتاريخية خلال تطارح مسألة "الأفراد"، أو"المهمشين" "المعروفي النسب، أو مجهوليه، ومنهم "العبيد" و"الإماء" إذا أحببنا تخليص تاريخنا من الأساطير والأوهام، وبناءه على الحقائق والوقائع.

(7)

المسألة الخامسة تتصل بالعائلات الشريفة. إن تنصيص المؤلف على شرف بعض "عائلات تطوان" يقوم على الأمانة والنزاهة وفق ما تحصل لديه من وثائق دالة، وقرائن شاهدة؛ ففي اعتقاد المؤلف، النقباء وحدهم من بيدهم إثبات "الشرف" لأهله أو إنكاره عليهم، وليس بيد المؤلف (ص 68). يتبنى المؤلف هاهنا موقف العالم والمؤرخ "الوضعي"؛ فلا يقبل إلا ما تحت يده من وثائق وهي كثيرة، ولا يعوّل على "الادعاء"، ولا على "الشهرة" وهي من قبيل "المشهور الميتافيزيقي". ولا ضير بعد ذلك أن يتحدث المؤلف باسم المؤمن بالدوحة النبوية الشريفة التي تشكل أصلا من أصول هويته الإسلامية، ولكنه لا يسمح باصطناعها وسيلة للتميز الاجتماعي، أو التفاضل الطبقي، فلذلك يحرص على الاستيقان منها بوساطة الوثيقة التي تحصلت لديه. ويضاف إلى العالم والمؤرخ والمؤمن، الرجل النزيه الذي تساوت بين يديه "عائلات تطوان" فكان يشغله تاريخُها، لا منزلتها الاجتماعية، سكناها تطاون، لا أرومتها النبوية، عيشها في تطاون، لا فضلها الأخلاقي.

(8)

المسألة السادسة تتصل بالمفاهيم التي يصطنعها المؤلف في التأريخ لعائلات تطاون؛ مثل مفاهيم "الورود"، و"الطّرْء"، و"الأصل"، و"الكينونة"، و"النّسبة"، وجميعها مفاهيم تحملنا على استشكال الأصل والهوية والانتماء.

لنشرع الآن في تطارح المسائل السابقة على ضوء هذه المفاهيم، مع العمل على استشكال ما تنطوي عليه من قضايا ما وسعنا الجهد والوقت، على أن نشير إلى مسائل أخرى ظهرت لنا أثناء النظر في الكتاب موضوع القراءة.

(9)

فيما يتصل بمفهوم "الورود"، يُفهم من منطوقه معنيان اثنان؛ المعنى الأول أن "المكان" كان خاليا، فورد عليه الإنسان، فعمّره، وتملك أهليته، أو وجده معمورا، فساكن أهله، واستحق مأهوليته. وفي سياق ما نحن بصدده، فإن عائلات تطاون حسب ما يفهم من الكتاب، صنفان: أهلها "التطاونيون"، والذين وردوا عليهم من حواضر أو بوادي أخرى، قريبة أو بعيدة؛ فأما أهلها، فهم الذين يعرفون بـ"الأندلسيين"، وأما الذين وردوا عليها، فهم من غير "التطاونيين"، أو قل إن أهلها هم "الأصلاء"، وغيرهم "الدخلاء".

لكن النظر التاريخي يحملنا على استشكال هذه القضية: ألم يكن "الأندلسيون" من "الواردين" على المكان، فوجدوه "خربا"، ثم عمروه، فصار عامرا؟ هذا إذا سلمنا بصحة فرضية "خراب المكان"، أما إذا لم نسلم

بها، أفلا يكون هؤلاء قد "وردوا" على المكان، وساكنوا أهله، من البدو أو الحضر، أو من في حكمهما؟

كيفما كان الحال، إن "الأندلسيين" من سكان تطاون، والذين سلكهم المؤلف ضمن "عائلات تطوان"، هم من "المهاجرة"، وإذن من "الواردين" على تطاون، سواء وجدوا المكان "عامرا" أو "خربا"، ولم يستحقوا "مأهولية" المكان إلا بوساطة "التعمير".

(10)

هذا عن مفهوم "الورود"، فماذا عن مفهوم "الطّرْء"؟ ينطوي لفظ "الطرء" على معنى دقيق هو "الحدوث في الزمان والمكان"؛ فالذي "يطرأ"، يحدث في المكان والزمان، بعد أن لم "يكن". ومن طرأ على تطاون من العائلات، لم "يكن فيها"، وإنما "تكوّن" فيها (والكينونة والتكون مفهومان ذوا قيمة عظيمة في سياقنا استعمل المؤلف أولاهما) ثم صار من "سكانها" - حتى لا أقول من "أهلها" لأن الأهلية لها شروط قد نذكرها لاحقا - فإن وجد المكان "خربا"، عمّره، وإن وجدهُ "عامرا"، ساكن أهله، فصار منهم، واستحق مأهوليته بجليل الأعمال، وتقادم الآجال. وفق هذا المعنى، "الطّرْءُ" حالُ جميع "عائلات تطوان"، منذ الذين سموها "طيطاوين" - العيون الجارية أو الجارحة - إلى الذين عمروها بنور الإسلام، وجمّلوها ببلاغة العربية، مرورا بمن اعتبرها "بنتا لغرناطة"، أو اعتقدها "قدسا صغيرة"، أو جعلها "حمامة بيضاء"، أو قضى أن تكون مسخا تُحزن الناظرين.

(١١)

إلامَ يفضي بنا مفهوما "الورود" و"الطّرء" من الناحية الفكرية والتاريخية والحضارية؟ لعل الأفق العام الذي يفضي بنا إليه هذان المفهومان هـو نفـي "الأصل"، والقول بــ"التأصل".

وخلاصة القول في هذا الباب، أن "الأصل" يقتضي وجود جوهر ثابـت نسب إليه بعض الناس انتماءهم، فجعلوه في "المكان"، ثم راحوا يعينونه في "الأندلسية"، وفـاتهم أن "الأندلسـية" تعنـي أصـلا مفارقـا لمكانـه الـذي انتسب إليه، وهو "الأندلس". ومن يرى أن "الأندلسية" أصله، لا يـدرك أنها تتصل بمكان غير تطاون؛ لأن "التطاونية" تقتضـي أصلا مكانيـا هـو تطاون، وليس الأندلس.

ماذا يترتب عن ذلك؟ يترتب عن ذلك أن لا أحد من "عائلات تطوان" يملك أصلا تطاونيا إلا بالمكان الذي ينتمي إليه، وبالزمان الذي "يتـزمن" به، أو قل بما "يتأصل به"، فيصير بمقتضاه "تطاونيا". وعلى ذلك يتسـاوى في "التطاونية" جميع من "تأصل بالمكان"، و"تزمن" بـه، بـل ويتسـاوى في "التطاونية" سائر من "سكن" في المكان، و"سكن" إلى المكان.

أليست لها دلالـة عظيمـة في مجالنـا هـذا حـديث المؤلـف رحمـه الله عـن "عائلات تطوان"، ولـيس عـن "العـائلات التطوانيـة"؛ العـائلات التـي "سكنت" في تطاون، والعائلات التـي "سـكنت" إلى تطـاون، العـائلات التي "تأصلت" بالمكان، والعائلات التي "تزمنت" به؟

ومع ذلك، ألا يستحق منا ذلك القولَ إن هذه العائلات لها انتماء محدد سعى المؤلف إلى توثيقه في تاريخه لهذه العائلات؟

لو سلمنا بوجود "الأصل" و"الأصل الخالص" -على الرغم من النتائج العلمية التي تنسف بنيته الكلية فيما يعرف بـ ADN المتعدد الأطراف ـ لقلنا إن المؤلف استفرغ الجهد في وصل العائلات التي سكنت تطاون بأصولها الريفية، والجبلية، والغمارية، واليهودية، والأندلسية، والعربية والإفريقية (نشير إلى أن المؤلف لم يذكر لقب أية عائلة من أصول إفريقية "طرأت" أو "وردت" على تطاون فكانت من سكانها برغم وجود الرق فيها كما سبقت الإشارة).

ولكن من يكون هذا "التطاوني" في تطاون خلال عصر المؤلف فيما لو حافظنا على "الأصل الخالص" لـ"عائلات تطوان"؟ هل هو "الريفي" الذي سمى البلد؟ هل هو الجبلي الذي كانت البلد مرعى لدوابه؟ هل هو "الأندلسي" الذي أعاد بناءها عام "تفاحة" بعد أن هاجر من العدوة الأخرى فارا بدينه وعرضه من النصارى المتغلبين على الجزيرة؟ هل هم اليهود الذين كانوا في "الملاح البالي"، ثم انتقلوا إلى "الملاح الجديد" بعد أن هاجروا إليها من "سيفراد"؟ هل هم الحماة الإسبان الذين بنوا "الإنصانشي" واستقروا فيها ردحا من السنين وما زالت سلالتهم الظاهرة والباطنة عائشة بين أظهر "عائلات تطوان"؟ هل هم "الداخلية" الذين "وفدوا" من المغرب السلطاني، فسيروا "الشرقي" فيه على هواهم؟

يظهر إذن أن "الأصل" في "عائلات تطوان" سيفتح باب النزاع حول ملكيتها بين مكوناتها التي حددها المؤلف، بل وسيفتح باب المنازعة في

"الانتماء" إليها، فيحدث ارتباكا في "النسبة" إليها ذاته: من يستحق الانتماء إليها من هؤلاء؟ هذا إذا كان هناك حقا من يرغب في الانتماء إليها حقا وصدقا؛ إما لغلبة الشعور القبلي والديني على الشعور المدائني، أو توجيه الانتماء إليها في الماضي - ومن ثم فهو انتماء ماضوي على هدي شعور نوسطالجي - والانصراف عن حالها في الحاضر، بعد أن شهد خراب العمران والإنسان فيها.

(12)

وكأن المؤلف حدس هذه المشكلة - مشكلة النزاع حول ملكية تطاون، ومشروعية الانتماء إليها عبر أصل حقيقي أو مزعوم - فقرر اصطناع مفهوم مُحايد هو مفهوم "الكينونة". ووفق هذا المفهوم، صارت بعض عائلات تطاون تكون فيها، وقد كانت فيها، وعُرف منها فلان ابن فلان. وعلى علو قدر هذا المفهوم في الحيادية، إلا أنه يستدعي بصورة غير مباشرة مفهوما على طرفي نقيض له من الحيادية، وهو "النّسبة"؛ فالذي "يكون" في تطاون، لا بد أن ينتسب إليها، نسبة "تأصل" و"تزمن"، كما رأينا، خاصة ممن كان وجودهم فيها قديما، عبر أجيال، فإلى أي مكان ننسب هذه العائلات التي "كانت" في تطاون؟ هل ننسبها إلى المدينة فتكون "تطاونية"، أو "فاسية"، أم إلى "القبيلة" فتكون "ودراسية"، أو "بقيوية"، أم ننسبها إلى "الدوحة النبوية"، فتكون "شريفة"؟ أليس يضيق هذا المكان الذي يتأصل فيه هؤلاء ويتزمنون، حينما ننسبهم إلى أمكنة وأزمنة مفارقة عن "المكان المشترك" الذي "يعيشون" و"يتعايشون" فيه؟ أليس بهذه الكيفية نخسف هذا المكان خسفا، فنجعله سببا مسببا؟ ألسنا نجعله عدما بعد أن رجونا أن

يكون وجودا؟ ألسنا بهذه الصورة نصيره خرابا بعد أن اشتقنا أن يكون عامرا؟

ولكن من نحن الذين نخسف هذا المكان ونعدمه ونصيره خرابا؟ لعلنا نلتمس الجواب عندما نعيد الوقوف عند بعض المفاهيم التي اصطنعها المؤلف في كتابه؛ ونقصد بها مفاهيم "الورود"، و"الطرء"، و"الأصل"، و"الكينونة"، و"النسبة".

(13)

إن هذه المفاهيم تحملنا على تطارح السؤال الجوهري: "من يكون التطاوني"؟ هل هو الذي "كان" في تطاون، أم الذي ورد وطرأ عليها، أم الذي كان فيها، أم الذي انتسب إليها دارا وقرارا؟ ما هذه "التطاونية" التي تنادينا إليها قبل قليل، وقلنا إنها ما بها يتأصل المرء في المكان ويتزمن؟

لعل واردا يرد على الخاطر فيقول: ما الداعي إلى تطارح هذا السؤال الذي يحرج البعض إذا سأله، ويفاجئ البعض إذا ذكره، ويحرك البعض إلى الأحكام المتعجلة إذا جهل قيمته؟

الأجوبة هاهنا عديدة؛ تتنازع "ملكية" تطاون، ومشروعية النسبة إليها بالأصل التاريخي، أو بالقرار الإداري، أو بالواقع الديموغرافي، ولكنها كلها غير مُقنعة بمنطق التاريخ، ولا بمنطق الجغرافيا، ولا بمنطق السياسة، ولا بمنطق الحداثة؛ إذ ستثمر النزاع الذي سيعمق من النفور من الانتماء إليها من حيث هي مدينة، وسيرسخ التنكر لها من حيث هي تاريخ، وسيضاعف من اللامبالاة بها من حيث هي تراث، وسيفقر غناها من

حيث هي واقع ثقافي متعدد ومختلف، ومن ثم سيفضي إلى ضياعها، كأن تصير موضوعا للنوسطالجيا وليس للعيش الواقعي، أو أن تصير محض سوق دائم للمتلاشيات، أو في أحسن الأحوال، باحة استراحة بدون ملامح إلا التعب والبؤس. ألا ترى أن من تحقق بامتلاك الغير لها صار يطعن في أهلها، ويشنع عليهم عاداتهم وأخلاقهم، وصار يستفرغ الجهد من أجل مسخ كل ما يمدهم بشعور "التميز" و"الفرادة" و"الريادة"، ألا ترى أن سلوكه معها بات عدوانيا بهدم معالمها، واستباحة حرماتها كأن لا أهل لهذه المدينة ولا "عائلات" فيها؟

(14)

أليس يقتضي ذلك كله ـ إذا أردنا تدارك وضع التردي في تطاون ـ وربما في غيرها أيضا ـ إعادة صياغة الانتماء إلى المدينة وفق تصور حداثي قائم على "التأصل" لا على "الأصل"، ومنبن على "التزمن"، لا على "الزمان"، ومتحقق بـ"الفاعلية"، لا بـ"الكينونة"، ومُستقوٍ بـ"المأهولية" لا بـ"الأهلية؟

أليس يراد لنا التعويل على منطق "التمادن" لا على منطق "التمدن"؟ أو بعبارة جامعة، أليس يراد لنا أن ينهض هذا الانتماء على أسس جديدة قائمة على التفاعل مع المكان المشترك، أو قل "التطاون" وهو محبة المكان المشترك، حين نسعى إلى تعميره ببهي الأعمال، ونشتاق تزيينه بجميل الأقوال حتى يكون الانتماء بالاستحقاق وليس بالحق؟ ألا في ذلك فلتتنافس "عائلات تطوان".